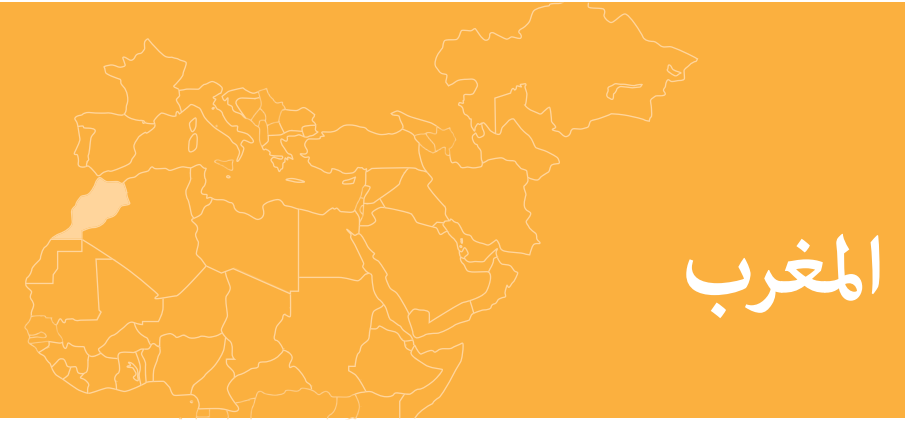


في عام 2004 أدخل المغرب إصلاحاً هاماً على قانون الأحوال الشخصية (الصادر سنة 1958)، والذي أصبح يطلق عليه الآن قانون الأسرة أو "مدونة" الأسرة. وعلى الرغم من أن الإصلاح لم يشتمل على كل المطالب والاقتراحات التي طرحتها الحركة النسائية، فإن الصيغة الجديدة من القانون تمثل تطوراً مقارنة بالماضي، من الناحية الرمزية والإجرائية ومن ناحية مقتضيات القانون نفسها على حد سواء. وبناء على ذلك صار القانون الجديد يوفر إمكانيات لإدخال المزيد من التعديلات في المستقبل.

يتميز المغرب بكونه بلداً يعرف مرحلة ما يعرف بالانتقال الديمقراطي، ويتطلع إلى مستقبل يقوم على التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. وقد كان للتغيرات الاجتماعية الهامة التي شهدتها خلال العقود القليلة الماضية أثر عميق في وضع النساء، كما خلقت تلك التغيرات واقعاً واحتياجات وطموحات جديدة. وشملت تلك التغيرات زيادة التحاق النساء بالتعليم، بما فيه التعليم العالي (أكثر من 40 بالمائة من إجمالي عدد الطلبة)، والمشاركة في العمل المأجور (27 بالمائة من السكان النشيطين) وتحمل مسؤولية الأسر على المستوى الاقتصادي (16.5 بالمائة)، هذا إضافة إلى ارتفاع نسبة استخدام وسائل منع الحمل (أكثر من 70 بالمائة خاصة في الوسط الحضري)، ومشاركة أكبر للنساء في الحياة السياسية والعامة.

## المساواة في الأسرة ممكنة

- ◀ تشمل الإنجازات التي حققها إصلاح 2004:
  - الاعتراف بمبدأ المساواة في الأسرة، بما في ذلك المسؤولية المشتركة وتساوي الزوجين في الحقوق والواجبات المتبادلة.
  - المساواة في الحد الأدنى لسن زواج الرجل والمرأة (18 سنة).
  - إلغاء وجوب طاعة الزوجة لزوجها.
  - إلغاء الولاية الإجبارية للمرأة في الزواج.
  - تنظيم و تقييد تعدد الزوجات.
  - خضوع إجراءات الطلاق إلى مراجعة قانونية لتمكين المرأة من الطلاق (الطلاق الاتفاقي و الطلاق للشقاق) و تسهيل مساطر الطلاق و تسريعا.
  - للمرأة حق أكبر في الحضانة على الأبناء .
  - حق كل من الزوجين في إبرام عقد منفصل يتضمن تفاصيل إدارة و تدبير الممتلكات الزوجية.
  - الاعتراف بحق الطفل في الوصاية، والنفقة، والبنوة الشرعية حتى لو ولد خارج نطاق الزواج.
  - الأحفاد الأيتام يمكن أن يرثوا من الجدود للأم أو الأب على حد سواء من خلال الوصية الواجبة.
- ◀ تستعد الحركة النسائية للنضال في عدد من الجبهات الجديدة:
  - إصلاح نظام الموارد: تشمل الأنشطة الرئيسية في حملة جديدة حول الموارد: (1) إعداد وثائق فقهية لإثبات إمكانية الإصلاح من الناحية الدينية، و حجج اجتماعية حول كيفية التفاف الأسر حول قواعد الميراث الحالية لأنها لا تتسق مع السياق الحالي، و الاتجاه نحو (2) تطوير تحالف بين المنظمات من خلال الدورات التدريبية، والنقاشات، وتكوين الشبكات.
- الحق في أرض الجموع : بدأ مسلسل تفويت الأراضي الجماعية التي تقع حول المناطق الحضرية خلال السنوات الماضية مع تمتع الذكور فقط الذين اعترف لهم الحق في الاستفادة من التعويضات. وقد تمت عدة لقاءات بالمستولين و تجمعات و حركات احتجاجية بما في ذلك اعتصام أمام البرلمان في نوفمبر / تشرين ثاني 2008 للتوعية بالمشكل والمطالبة بإنصاف هؤلاء النساء السلاليات (المنتديات للقبائل المعنية).
- رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: أعلن الملك المغربي، رسمياً، رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك في اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2008. ويرجع هذا القرار، في جانب منه، إلى ضغط الحركة الحقوقية والنسائية طيلة عقدين، وخاصة الحملة الوطنية والإقليمية الجارية منذ 2006 تحت شعار "المساواة دون تحفظ".
- المشاركة السياسية للمرأة: تعبى الجماعات النسائية الجهود لانتخابات 2009 المحلية، وذلك من أجل رفع المشاركة الحالية من المستوى الحالي (0.6 بالمائة). وقد صدر فعلاً القانون الانتخابي في ديسمبر 2008 والذي بمقتضاه سترتفع النسبة مبدئياً إلى حوالي 12 بالمائة.
- إصلاح قانون العقوبات: تضغط الجمعيات النسائية حالياً من أجل إصلاح القانون الجنائي بما يقوي حماية النساء من كافة أشكال العنف والتمييز.
- ◀ تجدر الإشارة إلى أن السنوات الأخيرة عرفت إصلاحات تشريعية همت قانون الشغل (2003)، بعض مقتضيات القانون الجنائي (2003)، وقانون الجنسية (2007)، والقانون الانتخابي (2008).



## المغرب

## المساواة في الأسرة ضرورية

- ◀ كان قانون الأحوال الشخصية القديم متخلفاً عن الواقع وعن العلاقات الجديدة بين الرجل والمرأة.
- ◀ وعلى الرغم من إصلاح 2004 فقد استمر التمييز في عدد من الجوانب، شملت:
  - الحد الأدنى لسن الزواج: لم يوضح الحد الأدنى لسن الزواج في حالة تفعيل مبدأ الاستثناء المخول للقاضي. كما ان القضاء، في إطار استعمال سلطاتهم التقديرية، غالباً ما سمحوا بزواج فتيات قاصرات (89 بالمائة من الطلبات المقدمة لزواج القصر، 97.5 بالمائة منهن فتيات).
  - تعدد الزوجات: مبررات تعدد الزوجات غير محددة. كان هناك انخفاض بسيط (3.75 بالمائة) في تعدد الزوجات بين عامي 2005 و2006، ولكن لا تزال تلك الممارسة تؤثر سلباً على النساء الضعيفات اللاتي ليست لديهن موارد لإعالة أنفسهن وأبنائهن.
  - الطلاق: يطلب القضاة أدلة لا ينص عليها القانون للحكم بالطلاق لفائدتهن.
- ◀ توزيع الممتلكات التي تم اقتناؤها أثناء الزواج: مساهمة المرأة بالعمل المنزلي ورعاية الأبناء أو المرضى أو المسنين لا تؤخذ في الحسبان.
- ◀ الولاية على الأبناء: قد تفقد الأم حضانة الأبناء فوق سن السابعة لو تزوجت. ولا تستطيع أن تكون هي الولي القانوني للأبناء إلا في غياب الأب وتحت مراقبة القاضي. ويحتفظ الأب بالولاية حتى لو كانت الحضانة للأم، ولا تستطيع الأم الحاضنة أن تسافر إلى الخارج بصحبة الأبناء دون إذن كتابي من الولي.
- ◀ الميراث: لا تزال تلك المواد تمييزية وغير عادلة بين الجنسين. يفتقد تطبيق القانون الجديد الى تصور شمولي مما يعكس على طول إجراءات التقاضي وعدم كفاية الموارد البشرية للوفاء بالطلب. وتزداد تلك الصعوبات تعقيداً عندما تكون المرأة أحد أطراف التقاضي لأن النساء اللاتي تلجأن إلى المحاكم تعاني معظهن من الفقر وقلّة التعليم وتوجهن إلى المحكمة دون مساندة قانونية في الغالب. بعض القضاة يترددون في تطبيق المواد الجديدة معتبرين أنفسهم المدافعين عن "الأخلاق" والأسرة الذكورية.

## الاستراتيجيات المتبعة في حملة إصلاح مدونة الأحوال الشخصية

- ◀ تكوين الشبكات: تم تكوين عدة شبكات و ائتلافات حسب تطور السياق السياسي و الاجتماعي للمطالب المتعلقة بالإصلاح. وتمثل التحدي في تطوير هيكل و صيرورات تضمن وجود رؤية وأهداف مشتركة بين مختلف مكونات تلك الشبكات، مع وضع آليات للتدبير والقيادة بما يسهل العمل المشترك والاستفادة من عطاء سائر المكونات.
- ◀ تحليل السياق: تم إجراء دراسة لضمان الفهم الشامل للوضع بالبلد والاكراهات والمقارنات والفرص المتاحة والأطراف المعنية وذلك لوضع استراتيجيات تفاعلية تتسم بالنجاعة والفعالية.
- ◀ استراتيجية التواصل: ركز التحالف على التوجه في نفس الوقت لصناع القرار والرأي العام. وفي هذا الصدد تم استخدام عدد من أساليب وشملت توظيف حالات اجتماعية حقيقية لنساء جسدت مشاكلهن أهم نواقص المدونة. على هامش ذلك تم تنظيم اللقاءات، وإرسال المذكرات، وعقد الندوات الصحفية، وجمع التوقيعات على المطالب، إلخ، وكانت كلها مصحوبة بتغطية إعلامية واسعة.
- ◀ بناء حجج تدعم الإصلاح: طورت حملة ترفع الحركة النسائية من أجل الإصلاح أربعة أنواع من الحجج حول شعار "إصلاح قانون الأحوال الشخصية ضروري وممكن": حجج اجتماعية متعلقة بالتغيرات الاجتماعية والتحديات التنموية الجديدة، وحجج قانونية مستمدة من التشريع الوطني، وحجج حقوقية - المستندة على المرجعية الدولية، وحجج دينية فقهية.